يعد أهم مشروع لحفظ تراث اليمن المكتوب

مشروع توثيق وصيانة المخطوطات اليمنية نقطة البداية لحفظ سجل اليمن المعرفي ١-٢

الدكتور اليتيم: اليمن تمتلك ثروة حقيقية ولا بد من نفض الغبار عنها

<،، يعد مشروع حصر وتوثيق المخطوطات بدار المخطوطات بصنعاء أهم وأبرز مشروع ثقافي في اليمن والذي بدأ العمل فيه قبل ثلاث سنوات من خلال لجان عمل مكونة من أكاديميين وخريجين من جامعة صنعاء وكوادر الدار، حيث تم التوثيق اليدوي للمخطوطات وكذلك التوثيق الالكتروني وأيضاً فرق عمل في الترميم والصيانة والحفظ والأرشفة والتوثيق والفهرسة وذلك بتمويل من قبل صندوق التراث التابع لوزارة الثقافة ووحدة التراث التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية.

»الثورة« تستطلع آراء العاملين في هذا المشروع وانطباعاتهم حول أداء أعمالهم فألى التالي:

استطلاع/ صادق هزبر

بداية يقول الدكتور مجاهد اليتيم – وكيل وزار الثقافة لقطاع المخطوطات ودور الكتب إن مشروع حصر وتوثيق المخطوطات هو أهم خطوة تقوم بها وزارة الثقافة في طريق الحفاظ على ثروة اليمن المكتوبة وعلى أهم تراث يؤرخ لليمن وللهوية اليمنية.. بل إن المخطوطات في الدار تعد ثروة علمية كبيرة في مختلف علوم المعرفة، ونحن الآن بدأنا بنفض الغبار عليها لتعريف أنفسنا والعالم بأهمية ما نملك.

وعلى العموم المشروع يسير بوتيرة عالية وفقاً لخطته المعدة سلفاً، وهناك المئات من العاملين والمدربين من جامعة صنعاء يعملون في المشروع بجميع إداراته سواءً التوثيق أو الترميم أو الصيانة والحباكة والحياكة والتوثيق اليدوي والالكتروني، ونحن بدورنا نشكر الأخ الدكتور عبدالله عوبل – وزير الثقافة الذي اطلع على سير المشروع وأعطى الجميع دفعة من التفاؤل وكذلك نشكر الصندوق الاجتماعي للتنمية على دعمه للمشروع وصندوق التراث لأن الجميع يعرف حجم أهمية هذا الدار والمشروع.

ثروة حقيقية

■ أما الأخ أسامة عتيق فيقول: إن المخطوطات ثروة حقيقية للمجتمع الإنساني ينبغي الحفاظ عليها والاهتمام بها باعتبارها من أهم وأقوى العناصر المادية التي خلفتها لنا حضارات العالم الإسلامي وعكست من خلالها مدى الرقي الحضاري الذي وصلت إليه.

وتعتبر بلادنا (اليمن) واحدة من أغنى دول العالم بالمخطوطات وفي مختلف الفنون والعلوم التي تتوزع في شتى أرجاء الوطن، وقد حرصت حكومتنا على الاهتمام بهذه المخطوطات إيماناً بأهمية أن ترى هذه المعارف والعلوم النور ليستفيد منها الآخرون، فقد أنشأت العديد من المكتبات التي تعُنى بالحفاظ على هذا المورث التاريخي العظيم منها دار المخطوطات بصنعاء.

لقد سنحت لي فرصة المشاركة في حفظ هذا التراث برعاية كريمة من قطاع المخطوطات ودور الكتب بديوان عام وزارة الثقافة ضمن الدورات النوعية التي نظمها القطاع بالمشاركة مع وحدة التراث الثقافي بالصندوق الاجتماعي للتنمية بدار المخطوطات بصنعاء كعدد من طلاب الأقسام التخصصية في جامعة صنعاء (الآثار، التاريخ، المكتبات) في مجالات صيانة وترميم المخطوطات، وتصنيفها وتوثيقها، وفهرستها، وآليات التعامل معها والحفاظ عليها.

إن العمل في مجال المخطوطات ممتع وشيق في شتى جوانبه، لا سيما صيانة وترميم المخطوطات حسب رأيي الشخصي لأن هذه العمليات تبين كيفية صناعة المخطوطات على مر العصور، وسبل الحفاظ على حالة المخطوط نفسه وأهميته ومدى الأضرار التي أصابته وثبات أكبر فيه ونسبه حموضة أوراقه وإزالة الفطريات ومخلفات الحشرات والبقع إن وجدت وتنظيف المخطوط وترميم أوراقه ومراجعة القرن الذي كتب فيه لإعادة المخطوط أقرب إلى الشكل الذي كان عليه من حيث طريقة خياطة أوراقه وعمل الزينة.. انتهاء بالتجليد.

● د. مجاهد اليتيم

● هدى النجار

وكان شرفاً عظيماً العمل في هذا المجال – صيانة وترميم المخطوطات – والاستفادة من الخبرات الموجودة في دار المخطوطات التي لم تبخل علينا بالمعلومات التي نحتاجها وتدريبنا على رعاية المخطوطات على أكمل وجه.

ولقد كنت محظوظاً جداً بالمشاركة في الدورة التي أقامها القطاع باستقدام الخبير الدولي في مجال الترميم الأستاذ عبدالواحد الشامي الذي كان له الفضل الكبير باثرائنا بالعديد من المعلومات، إضافة للمعلومات التي سبق وتعلمناها وذلك في الطرق المختلفة للترميم ومنها عمل صناديق الحفظ والتنظيف الرطب لأوراق المخطوطات وتلوين أوراق الترميم.. وغيرها.

ولست أزعم أني قد تعلمت وعرفت كل شيء عن المخطوطات بشكل عام أو عن الترميم بشكل على وجه خاص لأن عالم ترميم المخطوطات واسع ومتفرع ومتسلسل لا يحتمل الخطأ وكل مخطوط يحتاج إلى طريقة وأسلوب مختلف عن المخطوطات الأخرى حسب حالته، لهذا فإن الخبرة تكتسب بالعمل المتواصل وعلى العديد من المخطوطات مع مراعاة عدم الوقوع في الأخطاء أو التسبب في زيادة الأضرار والتعلم المستمر.

أهم المحطات

■ من جهتها تقول الأخت أنغام الأمير، إحدى العاملات في المشروع: إن مشروع دار المخطوطات يعد من أهم المحطات التي مررت بها والتي اكتسبت فيها العديد من المهارات، حيث كانت البداية من الدورات التدريبية في عملية التوثيق والفهرسة والصيانة والترميم، وتعرفت على العديد من الفنون التي تحويها المخطوطات من حيث الزخارف والعلامات المائية، خصوصاً وصف المخطوطات وتحديد حالتها، مخطوطة بحالة سيئة حيث أثرت الحموضة على معظم أوراقها وقد وصلت الحموضة إلى درجة لا يمكن علاجها بأي طريقة وقد وقفنا عاجزين أمام هذه المخطوطة فقمنا بعمل ما يلزم من أجل تلافي انتشار الحموضة لبقية الأوراق وهذا الموقف ترك بداخلي حزناً وذلك لعدم قدرتنا على إعادة هذه الأوراق إلى ما كانت عليه ومرت الأيام وفي كل يوم أكتسب خبرة جديدة في مجال صيانة وترميم المخطوطات.

ومن أهم الأعمال في الدار والتي أحببتها هي عمل فهرس العلامات المائية والذي نتمنى أن يخرج إلى الوجود وذلك لما له من فائدة كبيرة ولما سيقدمه من خدمة لهذا الوطن.

تنسيق مشترك

■ أما الأخت هدى النجار، منسقة المشروع مع الصندوق الاجتماعي للتنمية فتقول: إنه سيتم التوقيع على تمديد الاتفاقية التمويلية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية قريباً وذلك لستة أشهر قادمة وأشادت بما يقوم به الصندوق من دعم لمشروع توثيق وصيانة المخطوطات من خلال التمويل وتدريب الكوادر الوطنية.

المتدربون بالدار: سعادتنا غامرة لخدمة هذا التراث

الثورة تواصل فتح ملف هموم تاريخ وآثار اليمن

الآثار اليمنية ثروة مهددة بالضياع والتهريب

الحلقة الثانية

○ خبراء الآثار: لا يوجد اهتمام والجهات المختصة أصيبت بالإحباط
○ كل دول العالم تفتح متاحف جديدة سنوياً واليمن تغلق متاحف قائمة
○ معظم المواقع الأثرية بدون حراسة وتتعرض للنبش

نتواصل في مناقشة وتحليل هموم التاريخ الحضاري لليمن السعيد والتي أصبحت تشكل تهديداً بالغ الخطورة على ما تبقى لهذا البلد من تراث آبائه وأجداده وهذا التراث العظيم الذي كان نتاجاً لمرحلة تاريخية هامة كان فيها اليمن موطن يحتضن الحضارات التي شاع صيتها وبلغت درجة من الرقي والتقدم لم تصل إليها حضارات أخرى تعايشت معها في تلك الحقبة وفي بقاع وأماكن وأخرى، ولهذا كان من الطبيعي أن يرث اليمنيون تركة ضخمة من الكنوز الأثرية والتاريخية تمتد على طول وعرض البلاد وكان من الأحرى أن يستفيد اليمن المعاصر من ذلك الموروث العظيم في زمن باتت فيه أنظار العالم مهتمة ومن جهة صوب البلدان التي تمتلك موروثاً حضارياً وتاريخياً تراكم عبر العصور والأزمنة، ولكن ما حصل أننا في اليمن لم نستغل هذه الموروثات المتعددة والمتنوعة منها مواقع أثرية متكاملة وأخرى جزئية وقطع كثيرة مخزنة بالمتاحف بالإضافة إلى المدن التاريخية ويا ليت الأمر توقف عند حد عدم الاستغلال لهذه الموروثات بل أننا لم نستطع توفير الحماية المناسبة لها والحرص والحفاظ عليها للأجيال القادمة علهم يكونوا أفضل منا، وتمر الأيام والشهور وتمضي السنون ولا نحس بها لكنها تمر على موروثاتنا التاريخية وقد أحدثت فيها الكثير والكثير وقد تناولنا في العدد السابق الوضع السيئ والمزري للمتاحف اليمنية التي تحوي بين ثناياها عشرات الآلاف من القطع الأثرية الهامة والنادرة التي لا تقدر بثمن وفي هذا الحلقة سنحاول توضيح المزيد من المآسي التي تواجهها الآثار اليمنية بشكل عام وكيف تعامل المسئولون في الهيئة التي من المفترض عليها حمايتها والحفاظ عليها في سبيل تذليل الصعوبات وإزالة المآسي التي تعترض المواقع والمتاحف الأثرية..

تحقيق/
عبدالباسط محمد النوعة

● ،، في العدد الماضي تناولنا جانباً من أهم وأبرزالمشاكل في قطاع الآثار اليمنية وهو ما يتعلق بعملية اقتناء القطع الأثرية والاشكاليات التي ترافق هذه العملية وفي هذا العدد سنتناول جانباً آخر أكثر خطورة على تراثنا الحضاري وهو المسوحات والتنقيبات الأثرية والواقع الذي تعيشه المواقع الأثرية في عموم محافظات الجمهورية والدور السلبي الذي تضطلع به هيئة الآثار تجاه ذلك..

الجميع يعرف مدى الثراء الكبير الذي تمتلكه بلادنا من المواقع الأثرية الثابتة وهذه المواقع تنتشر في كثير من المناطق اليمنية كما أنها متنوعة بتنوع وتعدد الحضارات والدويلات التي عاشت في اليمن وأثرت بشكل كبير على مسار الحضارة الإنسانية قديماً وحاضراً، ولا شك أن مثل هذا الثراء لا بد وأن يتم التعامل معه بما يليق به وأهم ما يجب التركيز عليه هو الحفاظ على تلك المواقع وحمايتها ومن ثم تأتي عملية أخرى تتمثل في تأهيل هذه المواقع واستغلالها اقتصادياً ، فماذا عملت هيئة الآثار والمتاحف في سبيل ذلك كونها الجهة المعنية بالآثار؟!! هذا ما سنعرفه في الأسطر التالية من خلال الألتقاء بعدد من المسئولين والمختصين..

قصور الامكانيات ليس سبباً

حيث يقول الأخ/عبدالعزيز الجنداري أمين عام المتحف الوطني بصنعاء:

نتمنى من القيادة الجديدة لهيئة الآثار أن تقوم بالمهام المناطة على عاتقها ونحن نأمل ذلك لأن الصندوق الاجتماعي للتنمية ربما يقوم بأعمال أثرية أكثر بكثير من الهيئة لا سيما في عملية الترميم والمسوحات الأثرية للمواقع وكذا التنقيبات ولهذا أصبح وجود الهيئة من عدمه سواء ووجودها من عدمه لا يؤثر على الآثار سواء بالسلب أو الإيجاب بل قد يكون دورها أكثر منه سلبياً تجاه المواقع الأثرية وكذا المتاحف وتتعذر الهيئة أن إمكانياتها وميزانياتها المعتمدة هي السبب في ذلك القصور، وهذا أمر غير صحيح أبداً ولا يمكن أن يكون سبباً في هذا القصور فمثلاً نحن في المتحف الوطني نستمد إمكانياتنا من هذه الهيئة وصحيح أنها ضيئلة ولا تكفي ولكن المتحف يقوم بدوره على أكمل وجه وأنت كمسئول ترأس إحدى الجهات لا بد عليك أن تستغل أي ميزانية وتحاول البحث عن بدائل، والطامة الكبرى في هيئة الآثار أن قيادة الهيئة السابقة كانت تعيد أموالاً من ميزانياتها إلى وزارة المالية «كوفر» ومن ناحية أخرى تقول إن إمكانياتها ومواردها المعتمدة ضيئلة فكيف تعيد جزءاً منها إلى المالية؟؟

إلا يعد هذا فشلاً وركوداً إدارياً يجب أن يعالج في المرحلة القادمة ومن قبل القيادة الجديدة، فقد أصبحت مواقعنا الأثرية مخربة ومكاناً للنهب والسلب ولعل موقع العصيبية أشهر المواقع التي تم تدميرها وكذا موقع العود، وأصبحت كذلك الكثير من المتاحف في وضع لا يحسد عليه، بعضها سرقت وأهملت والبعض الآخر أغلقت، في حين أن سائر دول العالم تهتم بآثارها ومتاحفها وتعمل كل عام على افتتاح متاحف جديدة وتطوير أخرى وها هي الصين تفتح مؤخراً قرابة« ٢٠٠٠ » متحف مجاناً، ونحن في اليمن نغلق متاحف قائمة وعلى رأسها متحف الموروث الشعبي الذي أغلق بحجة الترميم منذ سبع سنوات وهو لا يبعد عن هيئة الآثار سوى بضعة كيلومترات وكان بناء هذا المتحف الهام وتأهيله بدعم من هولندا الصديقة وها هي هيئة الآثار تغلق هذا المتحف، وما نؤكده أن هيئة الآثار من واجباتها فتح متاحف جديدة وحماية المواقع وإقامة المسوحات الأثرية وليست الوظيفة المعتادة الروتينية الجلوس وراء المكاتب وانتظار المكافآت التي أصبحت هي الأخرى حكراً على إناس معينين ولا يستلمها كل الموظفين أو من يستحقون.

سرقة المتاحف ظاهرة عالمية ولكن؟!!

وعن المتاحف وتعرضها للسرقة أوضح الجنداري أن المتاحف في كثير من دول العالم تتعرض للسرقة خاصة في ظل أحداث معينة قد تمر بها بعض الدول، ولهذا السرقة بحد ذاتها أمر خطير لكن ما بعد عملية السرقة هو ما تتعامل به اليمن بصورة مغايرة تماماً لكل دول العالم، فكافة الدول لديها قوانين مناسبة وصارمة وجهات تتابع وتنفذ القانون بحزم ولذلك معظم المسروقات إن لم يكن كلها تعود إلى متاحفها بينما نحن في اليمن وبوجود هيئة نائمة ذات دور سلبي وقانون هزيل لا يحمى الآثار ترتب على ذلك إن ما سرق من المتاحف على كثرة عمليات السرقة من النادر جداً أن يعود ويكفي إن تلقي نظرة على المواقع والمتاحف وتتابع المزادات العالمية التي تباع فيها الآثار اليمنية كذلك لاحظ الحملات الشرسة التي تتعرض لها المواقع الأثرية ومن هنا ستعرف دور الهيئة التي تتحمل معظم المسئولية فيما حدث ويحدث لآثارنا الحضارية.

مشاريع أثرية متعثرة

فيما يتعلق بالمسوحات والتنقيبات الأثرية تحدث أن عملية المسوحات كانت قد بدأت في بعض المحافظات منها »المحويت – حجة« ولكنها كانت بشكل جزئي ومتقطع وقد تبنت وزارة الثقافة العام قبل الماضي مشروع مسح شامل يدعمه الصندوق الاجتماعي وشكل فريق لذلك وإلى الآن لم يحدث شيء، ولكن نستطيع أن نؤكد أن معظم مشاريع هيئة الآثار انتهت ليس فقط مشروعات المسح الأثري وأصبحت الهيئة بحكم الميت، فمنذ سنوات وهي مصابة بالشلل ولا تمارس عملها، صحيح أن ما يرصد للهيئة حقير مقارنة بما يجب عليها من مهام ومع ذلك تعود مبالغ مما يرصد إلى المالية وكان من الممكن الاستفادة منها في دعم مشاريع متعثرة أبرزها المسح الأثري الذي يعتبر موقفاً منذ فترة في كافة المحافظات.

وأشار الجنداري إلى أن الحل يكمن في وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ويجب أن يكون هناك تقييم لكافة القيادات التابعة لهيئة الآثار بما فيهم مدراء المتاحف ومدراء فروع الهيئة بالمحافظات ، كما أن قانون الآثار الحالي قد عفا عليه الزمن وينبغي سرعة البت في قانون يليق بآثارنا ويحفظ كرامتها وعراقتها وقد سمعنا عن لجنة في وزارة الثقافة لصياغة قانون جديد للآثار ولكن لا يعرف إلى أين وصلت هذه اللجنة مع أنها شكلت منذ فترة طويلة.

في حين يقول خبراء من الآثار: إن ما يعانيه قطاع الآثار لا يمكن حصره على عجالة وفي أسطر قليلة فهناك كم هائل من المشاكل والمعوقات تراكمت منذ سنوات طغى فيها الإهمال والعبث واللامبالة من قبل الجهات المختصة وعلى رأسها الهيئة العامة للآثار والمتاحف ولعل أبرز المشاكل وأهمها تكمن في عدم الإهتمام بعملية التدريب والتأهيل للكوادر الأثرية ووصل معظمهم إلى مرحلة التجمد فضلاً عن ضرورة توفير الحراس لكل المواقع الأثرية فما زال معظم المواقع الأثرية بدون حراسة وبالتالي تعرضت لحوادث اعتداء وسرقة ولا زالت معرضه لذلك في أية لحظة ولا بد من متابعة توظيف حراس، كما أن الجهات الأخرى وعلى رأسها وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية تمثل إعاقات حقيقية للعمل الأثري فهي لا تعي أهمية وجود حارس على الأقل في كل موقع أثري، كذلك المجالس المحلية التي تمثل في مجملها باستثناء البعض منها أعباء على الجانب الأثري، ففي الوقت الذي ينبغي فيه أن تتعاون مع الهيئة وفروعها تتجاهل القيام بهذا الدور والتعاون، وهنا نشيد بتعاون بعض المجالس المحلية التي نتمنى أن تحذو بقية المجالس حذوها مستقبلاً.